وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

محاضرات موجهة لطلبة السنة الأولى LMD
في مادة العلوم القانونية
"نظرية القانون'

من إعداد الدكتورة: بوضياف إسمان
أستاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية

المحاضرة الثامنة: تفسير القاعدة القانونية

*** انواع التفسير**

قد يصدر التفسير من المشرع كما يصدر من القاضي ويصدر من الفقيه أيضا

*** التفسير التشريعي**

يصدر هذا النوع من التفسير من المشرع نفسه حين يرى ضرورة لذلك فان اختلفت المحاكم في فهم المعنى الذي قصده المشرع وصدرت الأحكام متضاربة ومتناقضة في حل مسائل متشابهة، فقد يعمد المشرع إلى إصدار قانون يفسر به القانون السابق، كما قد يصدر التفسير في نفس الوقت الذي يصدر فيه التشريع ويصدر القانون التفسيري من السلطة التي أصدرت القانون المراد تفسيره إلا إذا فرضت السلطة التي أصدرته سلطة أخرى صلاحية تفسيره ويلاحظ أن القانون المفسر نادر الوقوع ولكن بصدوره يلتزم القاضي بالتفسير التشريعي فيتقيد به عند تطبيق التشريع السابق ، ويطبق بأثر فوري على الوقائع التي حدثت منذ بدء نفاذ التشريع الأصلي إذا لم يصدر حكم نهائي بشأنها، وقد سبق أن تعرضت بصده تطبيق القانون من حيث الزمان إلى أن هناك من يعتبر القانون المفسر تطبيقا للقانون بأثر رجعي ولكن الواقع أنه يطبق على المراكز القانونية الجارية فهو تطبيق للقانون بأثر فوري.

*** التفسير القضائي**

إذا لم يوجد تفسير تشريعي فان القضاة يقومون بتفسير النصوص الغامضة أو الناقصة أو المتناقضة، والقاضي ملزم بتفسير النص ليتيسر عليه تطبيقه، ولكن لا يقوم القاضي بالتفسير إلا بمناسبة واقعة معروضة عليه، فلا يجوز للأفراد مطالبة القضاة بتفسير نص قانوني يثار الشك بصدد معناه الحقيقي، لذلك يقال إن القضاء ليس دارا للإفتاء ولا يخضع القاضي في تفسيره للنصوص القانونية لأي جهة أو سلطة، فهو مستقل في وظيفته ويمكنه الاستئناس بآراء الفقهاء وأبحاثهم.

وليس للتفسير القضائي قوة إلزامية، فهو ملزم لأطراف النزاع الذي صدر التفسير بصددهم، وغير ملزم للمحاكم الأخرى، فما استقر عليه القضاء من تفسير معين لا يعد ملزما ويمكن العدول عنه والأخذ بتفسير قضية مماثلة.

*** التفسير الفقهي**

وهو التفسير الذي يقوم به فقهاء القانون من خلال مؤلفاتهم وأبحاثهم وتقتصر مهمة الفقيه على استخلاص حكم القانون انطلاقا من قواعده المجردة دون معالجة الظروف الخاص والحالات الواقعية فالفقيه بتناول بالشرح والتحليل وجهات نظر مختلف المدارس الفقهية بخصوص الإشكالات القانونية المطروحة في شتى فروع العلوم القانونية، وبربط هذه التحاليل بخطرات المشرع وباجتهادات القضاء. وكثيرا ما يقارن بين مختلف الأنظمة القانونية وأحكام القضاء المقارن كل ذلك بهدف الوصول إلى تشخيص مواطن الضعف والقوة وبغرض لفت نظر المشرع لما يعيد للنصوص قوتها وتناسقها وانسجامها.

فقديما لعب الفقه في القانون الروماني دورا رائدا إذ اعتبر مصدرا من مصادر القانون وذلك بسبب أن القضاة والمحلفين لم يكونوا مختصين في القانون فكانوا في حاجة ماسة إلى الاستعانة برجال الفقه ولما كثر الفقهاء وتناقضت آراؤهم صدر قانون في عهد TIBERS يقصر عن الفتوى على بعضهم دون البعض الآخر وأصبح الفقهاء يصدرون فتاويهم باسم الشعب وكانت لهذه الفتاوي نفس درجة التشريع.

وفي النظام الإسلامي احتل الفقه مكانة مرموقة وحسبنا أن نشير بأن الإجماع عدّ بمثابة مصدر احتياطي يلجأ إليه القاضي في حالة عدم وجود نص في الكتاب أو السنة، وشهد الفقه الإسلامي غزارة وتنوعا في الأحكام مست مختلف أنواع المعاملات والروابط وكان خير عون للقطاة في الكشف عن أسرار النصوص وتبيان مقصد المشرع منها.

وفي العصر الحديث ساهم الفقه ويساهم في رفع الغموض الذي يكتنف نصوص القانون وتكاد لا تجد فرعا من فروع القانون يخلو من بصمات رجال الفقه. فكم من مشرع سارع إلى إلغاء القانون أو تعديله بعد أن تدخل أهل الفقه وبينوا سلبياته واقترحوا بديلا عنه وكم من قاض زال أمامه اللبس بخصوص حكم من أحكام القانون بعد أن استعان بالفقيه ولقد ازداد دور الفقه أهمية حين صوب الاتجاه إلى القضاء فتناول أحكامه وقراراته بالشرح والتحليل والتعليق والانتقاد وانتقل من مجال التفسير النظري للقانون إلى التفسير العملي، ورغم الدور الذي يمارسه رجال الفقه إلا أن شروحاتهم وآرائهم غير ملزمة بالنسبة للقضاء، لأن الفقيه مهما بلغ درجة من العلم فلا يمكن أن يحل محل السلطة الرسمية.

*** حالات التفسير (أسبابه):**

نقصد تقصد بها الحالات أو الاسباب التي تدعو القاضي للبحث عن تفسير للتشريع وبتعبير آخر نقول أنها المشاكل التي تلحق بالتشريع فتجعله بحاجة الى الايضاح أو لتسهيل فهم النصوص والقواعد الواردة بهذا التشريع.

ويمكن حصر تلك الحالات أو الانساب فيما يلي:

الخطأ المادي والغموض أو الابهام والنقض أو السكوت، والتناقض أو التعارض وسوف نتكلم بإيجاز عن كل منها.

1 – الخطأ المادي:

أحيانا يصدر التشريع متضمنا عبارة يشوبها الخطأ المادي الواضح لاحتوائها على لفظ يعتبر خطأ فادحا بحيث لا يستقيم معنى النص الا بتصحيح تلك العبارة او احدى كلماتها أو الفاظها.

وهذا النوع من الخطأ لا يكون في حاجة الى تفسير بل يكون في حاجة الى التصحيح فقط أي تصويب ذلك الخطأ المادي لكي يستقيم معنى النص التشريعي.

ومثال ذلك ان يقول النص ويعاقب المخالف بالسجن من 10 أيام إلى شهرين فالمعني لا يستقيم الا إذا أصبح النص ويعاقب بالحسن من 10 ايام الى شهرين" لان السجن يبدأ من 05 سنين الى 20 سنة.

2- الغموض:

يعتبر النص غامضا أي مبهما إذا كانت عبارته تقبل التأويل أي إذا كان لها أكثر من معنى وعندئذ يكون على القاضي أن يختار أحد هذه المعاني او المفاهيم الأقرب للصواب.

ومثال ذلك ان يقول النص "بيع ملك الغير يكون "باطلاً فهذه العبارة تحمل مفهوم اما البطلان المطلق ومؤداه أن يكون لكل ذي مصلحة أن يطعن في عقد البيع بالبطلان بل ويكون للمحكمة من تلقاء نفسها أن تقضي بطلانه ، وأما البطلان النسبي ومواداء أن يكون العقد قابلا للابطال ولكن لا يستطيع المطالبة بابطاله الا احد اطراف العقد الذي تقرر البطلان لمصلحته. وهنا يكون على القاضي ان يختار مفهوما واحدا للنص لكي يطبقه ويترك الاخر وهذا هو التفسير القضائي.

النقص:

يعتبر النص ناقصا إذا سكت المشرع من ايراد بعض الألفاظ أو أغفل التعرض لبعض الحالات التي كان يجب ان يذكرها أو يتعرض لها لكي يستقيم المعنى.

ومثال ذلك أن يقول النص كل فعل ينشأ عنه ضرر للغير يلتزم فاعله بتعويض الضرر، فيكون مؤداه أن الافعال سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة اذا سببت ضررا للغير يلتزم فاعلها بالتعويض وهذا الحكم لا يستقيم مع المبادئ العامة أو المنطق لأن الأفعال الخاطئة أو الغير مشروعة هي التي يسال فاعلها عن تعويض الضرر الذى ينشأ عنها، ولهذا كان يجب أن يكون النص كل فعل غير مشروع يلتزم فاعله بتعويض الضرر"

فنلاحظ على هذا النص أنه سكت عن ذكر عبارة غير مشروع اي كانت تنقصه هذه العبارة حتى يستقيم معناه فهو في حاجة إلى ذلك التفسير.

1- التناقض:

يقصد بالتناقص أن يكون هناك تعارضا بين نصين قانونين بحيث يكون مدلول أحدهما وحكمه يخالف مفهوم الاخرمحكمه في موضوع واحد. وفي حالة التعارض يلجا القاضي الى احد أمرين: الأمر الأول أن يعتبر أحد النصين عاما فيطبق بوجه عام وأن يعتبر الآخر خاصا يطبقه في حالات خاصة تكون أقرب الى الصواب والأمر الثاني أن يعتبر القاضي احد النصين وهو الاحدث ناسخا للأخر وكان المشرع بالنص الحديث قد الغي ذلك النص القديم المتعارض معه.

ومن أمثلة التناقض في القوانين السورية أن القانون المدني ينص على ما يلي:

" يقع باطلا تصرف المجنون والمعتوه اذا صدر التصرف بعد اشهار قرار الحجر

بينما ينص قانون الاحوال الشخصية على ما يأتي:

المجنون والمعتوه محجوزان لذاتهما ويقام على كل منهما قيم بوثيقة.

فالنص المدني لا يرتب البطلان الا بعد صدور قرار الحجر، ومعنى ذلك ان تصرفات المجنون والمعتوه تكون سارية ونافذة في الفترة ما بين الاصابة بالجنون. والعته وبين صدور قرار الحجر واشهاره اما نص قانون الاحوال الشخصية فمؤداه ان الحجر يترتب على المجنون والمعتوه من وقت اصابتهما بالمرض العقلي وبالتالي تكون تصرفاتهما باطلة في الفترة ما بين الاصابة وبين صدور قرار الحجر عليهما.

فالمشكلة هي أن تصرفات المجنون والمعتوه خلال الفترة فيما بين الاصابة بمرض الجنون أو العته وبين تاريخ صدور الحكم القضائي بالحجر عليهما واشهاره تلك التصرفات تكون صحيحة طبقا للقانون المدني وتكون باطلة طبقا لقانون الاحوال الشخصية.

ولهذا اجتهد القضاة السوريون وفسروا هذا التعارض بأنهم اعتبروا قانون الاحوال الشخصية هو النص الصحيح وطبقوه ولأنه الاحدث اعتبروه ناسخا للنص الوارد بالقانون المدني واعتبروا النص المدني ملغيا بصدور النص الجديد المتعارض معه.

*** طرق التفسير**

من المبادئ الراسخة في العلوم القانونية أن النص التشريعي الواضح لا مجال للاجتهاد في تفسيره ويعبر عن ذلك بان (لا اجتهاد مع وضوح النص). وإنما يلجا القاضي للتفسير في النصوص التي تشوبها عيوب الغموض أو النقص وكذلك لتصويب الأخطاء المادية كما ذكرنا من قبل، ولكن موضوع دراستنا في هذا الفصل هو طرق تفسير التشريع أي الوسائل التي يلجا لها القاضي لتفسير نص غير واضح تماما.

ولما كانت تلك الطرق تنحصر في نوعين هما طرق التفسير الداخلية وطرق التفسير الخارجية سنوجز الحديث عنهما على التوالي:

*** طرق التفسير الداخلية:**

يقصد بها الوسائل التي يلجأ إليها القاضي لتفسير النص التشريعي بحيث يحلل النص ذاته تحليلا منطقيا، ويستنتج من عباراته وألفاظه الحكم الواجب التطبيق بصفة مباشرة اي بدون الالتجاء الى وسيلة خارجية عن ذات النص التشريعى واهم طرق التفسير الداخلية : طريق القياس، وطريقة الاستنتاج من باب أولى، وطريقة الاستنتاج بمفهوم المخالفة، وسنتكلم عن كل منها فيما يلي:

الفرع الأول: الاستنتاج بطريقة القياس.

يلجا القاضي للقياس في حالة نقص التشريع عادة.. أي عندما تعرض عليه حالة لم يرد بشأنها نص خاص في التشريع فيطبق عليها نصا تشريعيا مقررا لحكم حالة إذا ما وجد إن الحالتين متشابهتان تماما وأنهما متحدتان في السبب أي أخرى العلة ومثال ذلك الحديث النبوي الشريف الذي يقول " من يقتل مورثه لا يرثه " وهو حكم شرعي، قيست عليه حالة الموصى له الذي يقتل الموصى ليتعجل الحصول على الوصية، وحرم من

حقه في الوصية كمبدأ عام في الشريعة الإسلامية. وذلك للتشابه التام بين الحالتين واتحادهما في العلة (السبب).

الفرع الثاني: الاستنتاج من باب أولي

يلجأ القاضي لهذه الطريقة فيطبق حكما واردا بشأن حالة معينة، يطبقه على حالة أخرى لم يرد بشأنها نص لان العلمية في الحالة الأخيرة أكثر توافرا منها في الحالة الأولى الوارد بشأنها النص.

ومثال ذلك الآية الكريمة التي تأمر بحسن معاملة الوالدين " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما. نستطيع أن نستنتج منها أنها تجرم ضرب الأب أو الأم من باب أولى، لان الإساءة بالضرب تكون أكبر وأوفر.

الفرع الثالث: الاستنتاج بمفهوم المخالفة.

يلجا القاضي لهذه الطريقة لتطبيق عكس الحكم الوارد بشأن حالة معينة، يطبقه على حالة أخرى لم يرد بشأنها نص إذا كانت عكس الحالة الأولى .تماما. وبعبارة أخرى نقول أن هذه الطريقة : طريقة القياس، تماما ومثال ذلك نص القانون المدني على انه " في حالة هلاك المبيع قبل التسليم يفسخ البيع ويسترد المشترى الثمن " . وبمفهوم المخالفة لهذه القاعدة القانونية نقول انه في حالة هلاك المبيع فسخ ولا يسترد المشترى الثمن.

فتلك هي الطرق الثلاث للتفسير الداخلي ولا يلجأ إليها إلا التشريع أو سكوته عن إيراد. نص بحكم العلاقة المعروضة على ألقاضي باعتبارها موضوع النزاع المطروح أمام المحكمة.

*** طرق التفسير الخارجية.**

ويقصد بها الوسائل التي يلجا إليها القاضي أي الوثائق أو الدلائل التي يستعين بها القضاة، لتفسير النصوص التشريعية وبيان معناها ومضمونها كلما كانت تلك الوسائل أو الوثائق أو الدلائل خارجة عن النص ذاته. فهذه الطرق الخارجية لا تقتصر على

تحليل عبارات النص وألفاظه كالطرق الداخلية، وعلى أي حال، يمكن حصر طرق التفسير الخارجية في ثلاث طرق وهي:

الفرع الأول: الرجوع إلى حكمة التشريع والغاية منه.

نعرف أن التشريع أيا كان نوعه يهدف إلى تحقيق مصلحة اجتماعية عامة أو خاصة، لذلك نقول أنه في حالة غموض النص التشريعي يلجأ القاضي في تفسيره إلى توخي الغاية التي يهدف إليها المشرع من وضع تلك القاعدة القانونية وعلى ضوء هذه الغاية يسهل تفسير النص ويسهل تطبيقه تبعا لها.

ومثال ذلك عندما ينص المشرع على تجريم إخراج النقد الوطني للخارج، لا يهتم القاضي بمعرفة مصدر ذلك النقد ولا بملكية المتهم بالتهريب لذلك المالي، لان الغاية من التشريع حماية مصلحة عامة الغرض منه حماية صاحب المال ذاته، فيعاقب لو كان المال موضوع ملكا خالصا له أو لغيره وحتى ولو كان المال مسروقا بل وحتى لو كان زائفا.

الفرع الثاني: الرجوع إلى الأعمال التحضيرية للتشريع:

سبق أن عرفنا المراحل التي تمر بها القوانين واللوائح منذ تقديم مشروعاتها أو تقديم مقترحات وعرضها على اللجان المختصة بالمجلس التشريعي وصياغتها في صورة مشروع بقانون، والمناقشات التي تدور حولها، والتصويت عليها، وموافقة المجلس بأغلبية الآراء عليها ثم التصديق عليها وإصدارها ونشرها حتى تصبح ناقدة سارية المفعول وواجبة التطبيق. فالمناقشات التي تدور بين أعضاء المجلس التشريعي حول النصوص، أو حول القانون أو اللائحة ككل، تلك المناقشات والآراء تعتبر إعمالا تحضيرية للتشريع وهي دائما مثبتة بمحاضر جلسات المجلس الشعبي الوطني.

وكذلك المذكرة الإيضاحية التي ترفق بالتشريع عادة عند إصداره، تعتبر كذلك أعمالا تحضيرية، لأنه يتوضح فيها الهدف والغاية من إصدار التشريع من ناحية كما تتضمن تفسيرات وشروحا لمواد للتشريع من ناحية أخرى الأمر الذي يجعل لهذه الأعمال

التحضيرية قيمة كبيرة في تفسير نصوص التشريع. ولذا يلجا القضاة عادة إلى الأعمال التحضيرية كلما كانت النصوص غامضة.

الفرع الثالث: الرجوع إلى المصادر التاريخية.

للقاضي أن يلجا أيضا إلى المصادر الأصلية أو التاريخية للتشريع لتفسير نصوصه، فإذا كان النص مأخوذا عن تشريع فرنسي أو أنجلو سكسوني أو دولة اشتراكية لا حرج في الرجوع إلى ذلك المصدر لبيان المعنى الغامض. وكذلك الحال في قوانين الأحوال الشخصية يمكن الرجوع للشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر التاريخي لقانون الأسرة رقم 11 في 9 جوان 1984.